



مؤشر التعليم العالي

وقد أشارت منظمة اليونسكو إلى أنّ ضمانَ فرص الالتحاق بالتعليم العالي يُعدُّ تحديًا يجبُ على كلِّ البلدان العملُ على مواجهته، بخاصةً البلدان التي أدت قلةُ فرص التعليم العالي فيها إلى خلق فجوةٍ معرفيةٍ ذات تبعاتٍ خطيرةٍ على مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية⁷. إلا أنّ التحدي الذي يواجه التعليم العالي في البلدان العربية لا يكمن في توسيع فرص الالتحاق به لمسايرة الطلب الاجتماعي المتزايد عليه؛ بل في أنّ التعليم العالي لم يتطورَ بالقدر والنوع المطلوبين ليؤكّب متطلبات رأس المال البشريّ اللازمة لجهود التنمية الاقتصادية، ولم يتطورَ في أبعاده الأخرى الخاصة بالتنمية الاجتماعية والسياسية. ولا تبدو هذه النتيجة جديدةً، فقد توصلت إليها تقاريرٌ عديدة، وعلى مدى عقود من الزمن. فتقرير التنمية الإنسانية العربية انتقدَ حال التعليم العالي في البلدان العربية⁸، وجاء تقرير البنك الدوليّ ليدعم النتيجة نفسها⁹. وقد خلص تقرير المعرفة العربي للعام 2009 في سؤاله عما إذا كان التعليم العالي في البلدان العربية يؤمّن رأس المال المعرفي والبشريّ اللازم للاستجابة لمختلف متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى أنّ المعطيات المتوفرة تشيرُ إلى نقصٍ في رأس المال البشريّ المتخصّص القادر على سدّ احتياجات التنمية. فعلى سبيل المثال، يشيرُ عدمُ التوازن في توزيع الخريجين على ميادين الاختصاص إلى أنّ التعليم العالي لا يؤدّي إلى تكوين رأس المال البشريّ النوعي الذي تحتاجه البلدان العربية لتسيير جهود التنمية. بعبارةٍ أخرى، أعدت الحكومات خريجين دون أن تتأكد من امتلاكهم المهارات اللازمة للنجاح في الحياة العملية، ودون أن تمهّد الأرضية الاقتصادية في ميادين العمل والإنتاج لاستقبالهم وتوظيفهم. فمؤسسات التعليم العالي تصخّ الكثيرين من الخريجين الذين ليست لديهم فرص حقيقية للعمل، بينما تفتقر أسواق العمل إلى خريجين في اختصاصات عديدة¹⁰. ومن ثمّ تبدو العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وأسواق العمل في غاية الأهمية، لأن في استطاعتها أن تدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تيسرَ خلقَ معارف جديدة، وتطويرَ البحوث، وخلقَ جيلٍ جديدٍ من القادة القادرين على الاندماج في مجتمع اقتصاد المعرفة العالمي، مع تمسك هذا الجيل بثوابته الثقافية واللغوية¹¹.

يؤدّي التعليم العالي¹ دورًا مهمًا في جهود التنمية الإنسانية، حيثُ يسهمُ في خلق المعرفة الجديدة، وينقلها إلى الطلاب، ويسهمُ كذلك في تدعيم الابتكار الإبداع في المجتمع. فمؤسسات التعليم العالي فاعلٌ رئيسي لا غنى عنه في إنتاج المعرفة ونشرها، من خلال التدريس والبحث العلمي والتطوير. وتؤدّي مؤسسات التعليم العالي أيضًا الدور الرئيسي في إعداد وتهئية رأس المال البشريّ الذي يعتمد عليه سوق العمل، والذي يُعدُّ حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية. فعندما تتماشى جودة رأس المال البشريّ، متمثلةً في ما يحمله الخريجون من رأس مال معرفيٍّ ومهاريٍّ، مع متطلبات العمل والإنتاج في المجتمع، تتسعُ فرص العمل، وتفتتحُ آفاق تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع².

ضاعف انبثاق مصطلح «اقتصاد المعرفة» وشيوعه قيمة التعليم العالي، حيث بات التعليم العالي أحد الروافد الهامة لاقتصاد المعرفة، وعاملًا هامًا لزيادة القدرة التنافسية للدول. فكما أشار تقرير البنك الدوليّ، تتزايد أهمية التعليم العالي مع الأهمية المتزايدة بالمعرفة؛ حيث أدركت بلدانٌ عديدة أن حصول شبابها على تعليم عالٍ رفيع المستوى يزيد من قدرتها على التنمية والمنافسة³؛ كما يُعتبر التعليم العالي أحد دعائم الكفاءة الداخلية لأي اقتصاد بحسب تقرير التنافسية العربية العالمي لعام 2013⁴.

لا يتوقّف دور مؤسسات التعليم العالي عند الجوانب الاقتصادية، بل يتعداه إلى توطيد قيم المجتمع، وتعظيم روح المواطنة، وتفعيل المشاركة المجتمعية⁵. فالتعليم العالي يُشكّل ركيزةً للتنمية، لا في المجال الاقتصادي والاجتماعي فحسب، ولكن في صون البنى الأساسية للديمقراطية والعدالة وتعزيزها، من خلال بناء قدرات الخريجين في ميدان المشاركة المجتمعية. من ثمّ يؤثّر التعليم العالي في نوعية الحياة بمفهومها الشامل، ويوجّه دقة السلوك الثقافي للأفراد والمجتمع⁶.

وصف تقرير للبنك الدولي التعليم الجامعي والعالي في البلدان النامية بضيق النظرة، وهذا ينطبق على التعليم العالي في البلدان العربية¹². فغالبًا لا يُنظر إلى هذه المرحلة على أنها تعلم للحياة، أو تعلم مدى الحياة، أو وسيلة للتنمية. وقد يصعب تغيير هذه النظرة في المستقبل القريب، حيث تضافرت التقاليد الخاصة بالتعليم والترتيبات التنظيمية والمالية معًا في البلدان النامية على تقديم خدمات عامة تعاني التجزؤ والعزلة، يظن فيها الدارس أن التعليم الجامعي مرحلة تعليمية منتهية، ويشعر باستحقاقه لوظيفة عمومية دوّما أيّ نظر إلى مواصلة ترقية المعارف والمهارات. من ثمّ يتبين أن مهارات الخريجين لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل حين يرون التعليم وسيلة للحصول على وظيفة، دون وعي بمواصلة التعلم، مع غياب رؤية المؤسسات بارتباط التعليم والمعرفة بالتنمية. وقد لخص تقرير البنك الدولي مشكلات التعليم العالي في البلدان النامية بضعف التمويل في وقت يزد الطلب عامًا بعد عام، وضعف تأهيل الأساتذة، وفقدانهم للدافعية، وتدهور مدخولهم، وضعف المناهج، ورتابة طرق التدريس¹³. وبالرغم من حاجة البلدان النامية إلى بذل الكثير من الجهد للتحاق بالبلدان المتقدمة، فإن الصورة لا تبدو مشجعة في فرص رفد التعليم العالي لجهود التنمية. ويستثنى من هذا عدد قليل للغاية من البلدان العربية التي استطاعت أن تحقّق معدلات نمو جيدة مثل بعض البلدان الخليجية.

يبدو أن التقارير الدولية لم تدخر جهدًا أيضًا في تقديم النصح في محاولة تصحيح مسار التعليم العالي في البلدان العربية. فأكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 على أهمية التعليم العالي كقوة دافعة لجهود التنمية والتطوير، وطالب بمراجعة جدية لنظم التعليم العالي في البلدان العربية. ومما اقترحه التقرير، التحرك في ثلاثة اتجاهات هي: تدعيم القدرات البشرية، وتوطيد العلاقة بين التعليم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة النظر في برامج التعليم العالي على مستوى المنطقة العربية ككل¹⁴. ويمكن القول إن صورة التعليم العالي في المنطقة العربية تغيرت كثيرًا منذ بداية القرن الحادي والعشرين؛ حيث زادت أعداد المقبولين،

وتنوعت البرامج، وقلّ الاعتماد على التعليم الجامعي الحكومي. وتأثير الاتجاهات العالمية، تبنت معظم البلدان العربية سياسة تحرير الاقتصاد اقتداءً بنموذج الليبرالية الجديدة في ظل ظاهرة العولمة، واتجهت نحو التوسع في خصخصة التعليم العالي، وإدخال فروع للجامعات الأجنبية، وغالبًا الغربية، في المنطقة العربية.

جاء في تقرير المعرفة العربي الأخير الذي ركز في جانب كبير منه على نظم التعليم العالي في المنطقة العربية، أن الجامعات العربية تعاني طرق تدريس غير ملائمة، كما تعاني فقرًا شديدًا في سياسات البحث العلمي، ومقررات أكاديمية لم يحدث معظمها، ولا تُواكب متطلبات المعرفة¹⁵. كذلك فإن دخول القطاع الخاص مجال التعليم العالي، واهتمامه بالربح المادي على حساب الجودة وكفاءة الخريجين، يضرّ بجهود التنمية أكثر مما ينفعها. أما في ما يتعلق بالتوسع في إنشاء فروع لجامعات أجنبية غربية، وبخاصة في بلدان الخليج، فإن من شأنه المساعدة على مواكبة العلوم الحديثة، من خلال التخصصات والمقررات وطرق التدريس الحديثة، لكنه قد يخلق بعض التناقضات السياسية والاجتماعية التي تتمثل في عدم مواكبة ثقافة المجتمع لها تنتجها هذه الجامعات نظرًا إلى الحفاظ على الموروث الثقافي. وقد تخلق هذه الجامعات فجوة في امتلاك المهارات والعلوم بين فئة من الخريجين دون غيرها، حيث تلتحق بها غالبية من أبناء الوافدين الذين تزيد نسبتهم على نسبة المواطنين في بعض بلدان الخليج العربي. من ثمّ يصبح التعليم العالي في ثنائية بين جامعات وطنية تقليدية مقابل جامعات أجنبية متقدمة¹⁶.

لا شك في أهمية الجهود المبذولة في المنطقة العربية لتوسيع التعليم العالي باعتباره ضرورة تفرضها متطلبات التنمية، لكن هذه الجهود تظلّ عقيمة ما لم تساندها جهود مماثلة للارتقاء بجودة عمليات التعليم المقدم ونوعية المخرجات. وتالياً سعت البلدان العربية، خصوصاً مع بداية القرن الحادي والعشرين، إلى الاهتمام بجودة التعليم العالي من خلال إنشاء هيئات لضمان الجودة، كما أنشئت شبكة عربية لضمان جودة التعليم العالي في العام 2007 بدعم

في وضع أهداف طموحة ولكن قابلة للتحقيق في الوقت ذاته، عوضاً عن الانسياق وراء أهداف عالمية أكبر من قدرة البلدان العربية على تحقيقها.

منهجية اختيار المؤشر المركب للتعليم العالي وبناؤه

الأدوات المنهجية المعتمدة

كانت الخطوة الأولى لبناء مؤشر المعرفة في قطاع التعليم العالي إجراء مسح مكتبي للتقارير الدولية وقواعد البيانات التي تهتم بهذا القطاع، وكذلك التقارير التي تهتم بموضوع المعرفة عموماً مثل تقارير البنك الدولي حول اقتصاد المعرفة وقاعدة بيانات منظمة اليونسكو وتقاريرها، وتقارير التنافسية العالمية، وتقارير الابتكار العالمي، وتقارير التنمية الإنسانية، وتقارير المعرفة العربية. ومن خلال هذه التقارير توصل فريق عمل قطاع التعليم العالي إلى مقترح مبدئي للمؤشر بمحاوره المتعددة، وبما يضمن كون المؤشر المقترح شاملاً لكل الأبعاد التي تطرقت إليها المؤشرات الدولية السابقة، ومضيفاً أبعاداً جديدة لم تطرقت إليها، لكنها مهمة للمنطقة العربية، مثل محور رأس المال المعرفي والسلوكي والقيمي لخرجي قطاع التعليم العالي الذي يتضمنه المؤشر الحالي.

عرض المؤشر بمسودته الأولى في اجتماع الفريق المركزي لمؤشر المعرفة المركب. وبعد أخذ الملاحظات والتوصيات، عمل فريق قطاع التعليم العالي على التعديلات، ثم عرض المسودة مرة أخرى على الفريق المركزي للتدقيق. وفي خطوة تالية للوقوف على صلاحية المؤشر، شارك فريق العمل مسودة المؤشر مع مجموعة من خبراء التعليم والمختصين، في ورشة عمل أقيمت في دبي في العاشر من شهر سبتمبر 2015. وكان الهدف من الورشة أن يدقق الخبراء في مدى صلاحية محاور المؤشر، والفقرات التي يتضمنها كل محور، وأن يتفقوا على صيغة مثلى لأوزان محاور المؤشر المختلفة. وبناءً على مقترحات الخبراء وتوصياتهم، حذفت بعض الفقرات، وأضيفت أخرى، وأعيدت صياغتها بعضها الآخر. وتوصلت الورشة

من البنك الدولي. إلا أن هذه الهيئات التي تتبع الحكومات تفتقد في الغالب إلى الاستقلالية، وتبدو إمكانياتها محدودة في ما يتعلق بتقويم التعليم العالي. ويمكن القول إن مؤسسات ضمان الجودة تدار باعتبارها امتداداً للأجهزة الحكومية، وهو ما يفقدها الاستقلالية والجرأة في الدفع نحو إصلاحات جوهرية لنظم التعليم العالي في المنطقة¹⁷.

لم تنتج عن هذه المؤسسات الوطنية أو الإقليمية مقاربات منهجية معتمدة لمتابعة قطاع التعليم العالي وتقييمه في بلدان المنطقة. فالشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي تعمل على تيسير عملية تبادل المعلومات حول ضمان الجودة من خلال المؤتمرات وورش العمل والتقارير¹⁸. وتتولى هيئات الاعتماد والجودة في البلدان العربية اعتماد البرامج المؤسسية والأكاديمية¹⁹. ولا تقدم هذه الهيئات تقارير وطنية ومعلومات دقيقة عن حال التعليم العالي في هذه البلدان؛ كما تغيب المؤشرات الوطنية والإقليمية عن التعليم العالي في البلدان العربية التي تعتمد على تقارير تصدر عن مؤسسات دولية مثل اليونسكو، والبنك الدولي؛ وعلى مؤشرات دولية مثل مؤشر اقتصاد المعرفة الذي يصدره البنك الدولي، ومؤشر التنافسية الاقتصادية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤشر الابتكار العالمي الذي يصدره المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد)، وغيرها من المؤشرات.

وفي ظل افتقار المنطقة العربية إلى آليات تقف من خلالها على حال التعليم العالي وقدرته على المساهمة في جهود التنمية، جاءت مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمشاركة مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم لبناء مؤشر عربي للمعرفة، يُعتبر ضرورة نظراً إلى بعض الخصائص الثقافية والاجتماعية للمنطقة العربية التي قد لا تلتفت إليها مؤشرات أخرى تسعى إلى قياس المعرفة. ومن فوائد وجود مؤشر عربي للمعرفة أنه يساهم في توصيف الوضع القائم للتعليم العالي، بما يساعد الباحثين وصناع القرار على تحليل نتائجه ووضع سياسات من شأنها استهداف السوابب التي يرصدها المؤشر وتحسينها. وقد يساهم وجود مؤشر عربي للمعرفة

أيضاً إلى صيغة مقبولة للأوزان الخاصة بكل محور فرعي من محاور المؤشر، اتفق عليها الخبراء. وبعد إجراء التعديلات، خضع المؤشر مرة أخرى للتدقيق، من خلال استشارات فردية مع ثلاثة مختصين في كتابة المؤشرات من معهد الإحصاء ومعهد التخطيط التربوي التابعين لليونسكو، والمنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم (الألكسو).

أهم المؤشرات المتداولة حالياً على الساحة الإقليمية والدولية

في دراسة مهمة لليونسكو حول بناء مؤشر للتعليم العالي، قدّمت ميكايلا مارتن وكلود سوفاجوت دليلاً عملياً لإنشاء هذا المؤشر. وبحسب هذا الدليل، تتأثر تقسيمات المؤشر بما يُراد قياسه. مثلاً، إذا أُريد قياس عمليات نظام التعليم الجامعي وتحليلها، يمكن تقسيم المؤشر بحسب الموارد (مثل الموارد البشرية والمادية) ثم الأنشطة، والنتائج.²⁰ يُضاف إلى هذا وصف لبيئة نظام التعليم الجامعي الاجتماعية والثقافية. ويُعد هذا التقسيم من التقسيمات المقبولة للغاية. وفي بعض الحالات يمكن التفريق بين النتائج المباشرة وأثر التعليم عند بناء المؤشر، ويُقصد بهذا أن مؤشر النتائج هو المقياس المباشر للتعليم الجامعي، أما مؤشر الأثر فيقيس توابع التعليم الجامعي على الفرد والمجتمع. ومن أمثلة المؤسسات التي تستخدم هذا التقسيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في فرنسا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

قسم النموذج الفرنسي مؤشر التعليم العالي إلى أربعة أقسام، أولها قسم النفقات الذي تندرج تحته بعض المؤشرات الفرعية، وثانيها قسم العاملين، وثالثها قسم الأنشطة الذي من الأمثلة عليه معدلات الالتحاق، ونسبة الطلبة الأجانب، ونسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الجامعي. أما القسم الأخير فكان لنتائج التعليم الجامعي وفيه مثلاً معدلات التخرج، ومستوى التعليم حسب المستوى الاقتصادي، ونسبة الخريجين الذين يحصلون على فرصة عمل.

في أكتوبر من العام 2010 قدّم لايب، الذي يعمل في قسم اليونسكو للإحصاء، ورشة عمل حول حساب

مؤشرات التعليم العالي وتفسيرها. وقد قسّم هذه المؤشرات إلى أربعة أنواع هي: مؤشرات للمدخلات مثل الأساتذة والنفقات، ومؤشرات الفرص المتاحة والمشاركة مثل تسجيل الطلاب وانتقالهم من مؤسسات التعليم الجامعي وإليها، ومؤشرات المخرجات مثل معدلات التخرج وأعداد الخريجين والأداء، ومؤشرات أخرى مثل فترة الدراسة، والمساواة بين الجنسين، والتنمية الإنسانية.²¹ وتشير اليونسكو إلى أهمية أخذ نسبة الالتحاق الإجمالي في الاعتبار عند الحديث عن أُمم الالتحاق بالتعليم العالي، لكن ذلك يجب أن تلازمه نسبة التحاق الإناث كمؤشر منفصل، نظراً لأن نسبة غير قليلة من الإناث ما زالت محرومة أو مستثناة من هذا النوع من التعليم.²²

وتنصّح المنظمة الدولية بأن يُؤخذ في الاعتبار أيضاً الارتفاع المتزايد لمساهمة القطاع الخاص في هذا النوع من التعليم، بالوقوف على نسب الالتحاق بهذا القطاع. وفي ما يتعلق بمؤشر التخرج من التعليم العالي، يجب أن يُنظر إليه من خلال نسبة الخريجين من التعليم العالي الذين يحصلون على الدرجة الجامعية الأولى، والتخصصات الدراسية، ونسبة التحاق الإناث بالتخصصات التي سيطر الذكور عليها تاريخياً مثل العلوم والرياضيات. وتشير المنظمة أيضاً إلى أهمية تتبع التدفق الطلابي الوارد والخارج للدراسة في بلد معين بالنسبة إلى العدد الإجمالي للدارسين في التعليم العالي.

يقوم مؤشر اقتصاد المعرفة الذي يتبناه البنك الدولي على أربعة مؤشرات أو مجالات فرعية هي: النظام الاقتصادي والمؤسسي، والتعليم، والبنية التحتية للمعلومات والاتصالات، ونظام الإبداع والابتكار.²³ وتندرج تحت مؤشر التعليم ثلاثة مؤشرات فرعية للتعليم الجامعي هي نسبة الالتحاق، بغض النظر عن السن، إلى مجموع السكان من المجموعة العمرية التي يُفترض أن تكون في سن الجامعة، ونسبة التخرج لمن هم فوق 15 عاماً الذين أكملوا دراستهم الجامعية، ونسبة التخرج للإناث لمن هم فوق 15 عاماً اللاتي أكملن دراستهن الجامعية.²⁴

والملاحظ أن جميع المؤشرات الخاصة بنشر المعرفة ترتبط بمجال التكنولوجيا العالية المستوى التي هي أداة ابتكار هامة.

تبعاً لهذا العرض السريع للمؤشرات التي اهتمت بقطاع التعليم العالي والمعرفة، يتبين أن ثمة اتفاقاً على وجوب عدم النظر إلى قطاع التعليم العالي من خلال مخرجاته فحسب. فقد اهتم الخبراء والباحثون بمدخلات هذا القطاع وعملياته ومخرجاته وبيئته في محاولتهم لتقييمه وقياس كفاءته؛ إلا أن السمة الغالبة على المؤشرات هي تأثرها على نحو واضح بالغايات التي تسعى كل منظمة إلى تحقيقها. مثلاً، تهتم منظمة اليونسكو بنسبة التحاق الإناث، ونسبة مشاركة القطاع الخاص في تقديم التعليم العالي، ونسبة التحاق الإناث بالتخصصات التي يسيطر عليها الذكور تاريخياً، ونسبة التدفق الطلابي نظراً إلى أهميته في نشر الثقافات وتدعيم جسور السلام. واهتم مؤشر الابتكار الدولي بالمعرفة التكنولوجية وبراءات الاختراع أكثر من اهتمامه بالتعليم الذي يؤدي إلى هذه المعرفة، كما نَظَرَ إلى المؤشر الفرعي لنشر المعرفة من خلال منظور تجاريّ يتمثل في صادرات الاتصالات والمعلومات، وتدقيق الاستثمار الأجنبي. ويتبين أن المؤشرات الأخرى مثل مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر التنافسية العالمية غير شاملة؛ إذ ظهر التعليم في هذه المؤشرات كقسم فرعيّ من أقسام المؤشر، وهما لا يوازي أهمية هذا القطاع في صناعة الاقتصاد المعرفي (فمثلاً كيف يمكن الحكم على مساهمة قطاع التعليم في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال معرفة نسب الالتحاق ونسب إكمال الدراسة الجامعية؟) أو في مساندة البلدان على التنافس الاقتصادي (كيف تمكن معرفة دور التعليم في التنافس الاقتصادي دون معرفة ما سيؤول إليه الخريجون في سوق العمل؟). ويمكن القول أيضاً إن الربط بين موضوعي المعرفة والتعليم العالي لم يكن هدفاً رئيسياً بُنيت من أجله هذه المؤشرات. من هنا تأتي أهمية وضع مؤشر لقياس المعرفة في قطاع التعليم العالي في المنطقة العربية.

تكتنف بناء مؤشر المعرفة العربي للتعليم العالي بعض التحديات، منها كثرة المؤشرات الفرعية التي قد يرى بعضهم ضرورة احتواء المؤشر عليها، وصعوبة جمع

وبحسب مؤشر التنافسية الاقتصادية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن التعليم العالي والتدريب يُعتبران الدعامة الخامسة للتنافسية، ويتم قياسهما من خلال ثلاثة أبعاد هي: بعدد كمي يُقاس بمعدل التحاق الطلبة بالتعليم الثانوي، ومعدل التحاقهم بالتعليم الجامعي. والبعد الثاني هو جودة التعليم، ويقاس بجودة النظام التعليمي، وجودة تدريس العلوم والرياضيات، وجودة الإدارة، وكثافة الإنترنت في مؤسسات التعليم. والبعد الثالث هو التدريب أثناء الخدمة، ويقاس بتوفر خدمات التدريب والبحث، ووفرة عدد المدرّبين.²⁵

تبنى مؤشر الابتكار العالمي للعام 2014 منهج المدخلات والمخرجات، وأدرج مؤشر التعليم العالي كمؤشر فرعيّ في المدخلات تحت مؤشر رأس المال البشري والبحوث.²⁶ وجاءت تحت مؤشر التعليم العالي نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي، ونسبة الخريجين في العلوم والهندسة، ونسبة انتقال الطلاب داخلياً. وقد أضاف مؤشر الابتكار للعام 2012 أيضاً نسبة الطلاب الدارسين في الخارج؛ كما قاس المعرفة كمخرجات من خلال مؤشرات ثلاثة هي: خلق المعرفة، وأثرها، ونشرها. وجاءت تحت خلق المعرفة عدد براءات الاختراع المسجلة محلياً، وعدد براءات الاختراع المسجلة دولياً، ومماذج التطبيقات المسجلة، والبحوث العلمية والتفنية المنشورة في المجلات المحكمة؛²⁷ فيما أضاف مؤشر 2014 عدد البحوث المقترنة. وقيس مؤشر أثر المعرفة في مؤشر 2012 بأربعة مؤشرات فرعية هي: معدل النمو في إنتاجية العاملين، وكثافة المشروعات الجديدة، والإنفاق على برامج الحاسب الآلي، وعدد شهادات إيزو 9001 للجودة. وأضاف مؤشر 2014 مؤشراً فرعياً لصادرات خدمات المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي كنسبة من التجارة الكلية. وفي ما يتعلق بمؤشر نشر المعرفة، فقد قاسه مؤشر الابتكار للعامين 2012 و2014 بالمؤشرات نفسها، وهي: رسوم الترخيص والملكيات كنسبة مئوية من إجمالي التجارة، والصادرات التكنولوجية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، وصادرات الاتصالات والمعلومات والحاسب كنسبة من إجمالي التجارة، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

بتداخل المؤشرات الفرعية فيه. مثلاً، يُعدُّ البحث والتطوير من المؤشرات الفرعية المكوِّنة لمؤشر المعرفة العام، لكنهما يتقاطعان أيضاً مع إنتاجية البحوث في الجامعات كأحد المؤشرات الفرعية لمؤشر التعليم العالي. أخيراً، قد يرى بعضهم أن استخدام بيانات ثانوية جمعتها منظمات أخرى نقصاً في المؤشر، لكنه قد يكون حلاً لا مفرَّ منه، وبخاصة في المرحلة الأولى من بناء مؤشر المعرفة العربي.

المؤشر المقترح لقطاع التعليم العالي، وأسباب اختياره

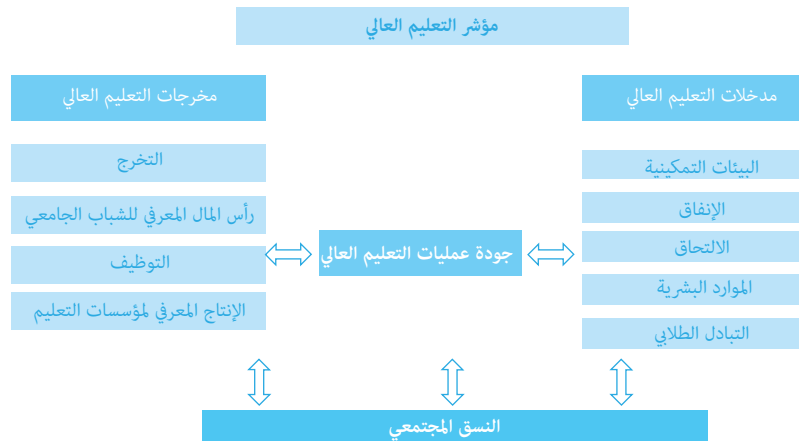
أسفرت الدراسة المكتبيَّة عن عدم وجود مؤشر قائم بذاته يقيس المعرفة في التعليم العالي، لكن هناك مؤشرات للتعليم العالي، ومؤشرات للمعرفة. وقد تأتي المعرفة ضمناً كجزء من مؤشر التعليم العالي من خلال رصد عدد براءات الاختراع والنشر العلمي، إلخ. ومن ثمَّ يدمج مؤشر المعرفة العربي للتعليم العالي بين هذين القطاعين.

يستند قياس فعالية منظومة التعليم العالي وعلاقته بالمعرفة إلى الربط بين المعرفة والتنمية بحيث تُعدُّ مؤسسات التعليم العالي رأس المال البشري وتدرُّبه ليصبح على درجة عالية من الفعالية، سواء في المجال المعرفي أم المهاري أم المجتمعي والاقتصادي، وليمتلك مجموعة مواتية من القيم تمكِّنه من الاندماج في المجتمع، والمساهمة في بنائه. وتُقاس فعالية منظومة التعليم العالي أيضاً بمقدار ما تنتجُه هذه المنظومة

البيانات على هذه المؤشرات ولا سيَّما إذا استُخدمت مؤشرات جديدة لم تستخدمها المنظمات الدوليَّة سابقاً. ويُمثِّل اختلاف تفسير هذه المؤشرات تحدياً أيضاً إذا لم تُوصف هذه المؤشرات بدقة. ويعدُّ ميل البلدان العربيَّة نحو النظر إلى التعليم العالي فيها، بالمقارنة والترتيب مع البلدان الأخرى، تحدياً قد يخلُق نوعاً من الحساسية. والتخوف هنا هو أن تقارن البلدان بعضها ببعض، ويغيب عنها الهدف الأسمى من المؤشر، وهو استغلال بياناته في تشخيص الواقع، ومحاولة التوصل إلى سياسات وإجراءات لتطويره. ويدرك فريق العمل أن المؤشر في حدِّ ذاته لا يُعبِّر تعبيراً شاملاً عن التعليم العالي في بلد ما، لأنَّ المعرفة لا يمكن حُدُّها بحدود كميَّة، كما أنَّ الهدف من التعليم العالي أكبر من أن يُقاس بمعدلات التخرُّج، أو تحصيل مجموعة من المعارف والمهارات والتوجهات، لكنَّه يهدف إلى بناء شخصية مهنية وإنسانية متكاملة. فاللجنة العلميَّة التي كلَّفها المجلس الوطني للبحوث في واشنطن عام 2012 بتقديم مقترح لقياس إنتاجية التعليم العالي، أشارت إلى أنَّ مهمَّة الوقوف على مستوى التعليم العالي لا تبدو مهمَّة سهلة لأن عملية تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي تبقى غير مكتملة حيث يصعب الوقوف، وبطريقة كميَّة مقننة، على مدخلات نظام التعليم العالي وعملياته ومخرجاته؛ كما أنَّ تقييم مؤسسات التعليم العالي بالطرق الكميَّة وحدها من خلال معدلات الإنفاق التخرُّج يُغيب عنصر الجودة. من ثمَّ يجب العمل باستمرار على تحسين قياس جودة التعليم العالي بطريقة نوعية²⁸. وقد تشوَّب بناء المؤشر العربي للمعرفة مشكلة تتعلق

الشكل 1:

مكونات مؤشر التعليم العالي



وما تتضمنه من مؤشرات خاصة بالاستقرار السياسي والمالي، وفاعلية الحوكمة، تُعتبران مؤشرين هامين لتمكين مؤسسات التعليم العالي من أداء دورها. وينطبق الأمر على الإنفاق والموارد البشرية التي هي مؤشرات هامة للحكم على فاعلية النظام التعليمي وقدرته على المساهمة في إنتاج المعرفة ونشرها. أما التبادل الطلابي، بما يتضمنه من وجود طلبة أجانب في البلدان العربية، أو طلبة عرب في البلدان الأجنبية، فهو محور هام؛ حيث ينقل هؤلاء الطلبة معارف جديدة وخبرات حياتية وثقافية لا تسهم في نشر المعرفة فحسب بل في تعزيز قيم التسامح وتقبل الآخر. وفي ما يتعلق بجودة عمليات النظام التعليمي، فمن غير الممكن أن تكون هناك معرفة حقيقية دون أن يكون هناك نظام جيد للتدريس والتقييم، وأن تكون البرامج معرضة للمراجعة والاعتماد، وأن تستخدم المؤسسات تكنولوجية متطورة. وبالنظر إلى المحاور المتعلقة بمخرجات نظام التعليم العالي، تتشابه محاور التخرج والتوظيف والإنتاج العلمي مع المؤشرات الدولية؛ مع إضافات جديدة نتجت عن الحوارات والاستشارات مع الخبراء مثل معدل إتمام الدرجة الجامعية الأولى في السنوات المحددة لها، ومعدل تشغيل الخريجين في تخصصاتهم بعد عام من التخرج؛ نظراً إلى شيوع معدلات البطالة في المنطقة العربية. وربما يأتي محور رأس المال المعرفي لدى الشباب في المنطقة العربية كإضافة هامة إلى المؤشرات المتعلقة بالمعرفة والتعليم العالي. فلم يرد هذا المحور في أيّ مقاييس أو مؤشرات دولية؛ وربما يكمن هذا في صعوبة قياسه. لكن لتقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم معرفة الشباب الجامعي في أربعة بلدان عربية، في تقريره لعام 2014، دافع وراء تضمين هذا المحور²⁹. من هنا، يكون رأس المال المعرفي لدى الشباب الذي يتمثل في معارف ومهارات وقيم يكتسبونها ويتخرجون فيها من المخرجات الهامة التي يتميز بقياسها مؤشر المعرفة العربي للتعليم العالي.

الأوزان المقترحة لمختلف عناصر المؤشر

أكد الخبراء في ورشة العمل الخاصة بمؤشر المعرفة العربي في التعليم العالي على خصوصية هذا المؤشر

من إنتاج علمي وبحثي يصب في بناء المعرفة، ودعم الاقتصاد والنسق المجتمعي؛ ولا يتحقق ذلك إلا في سياق محفز على اكتساب المعرفة وإنتاجها. من ثم، لن يقتصر مؤشر المعرفة في التعليم العالي على مخرجات التعليم، كما يعتقد بعضهم، لكنه سيقدم المعرفة بدرجة أكثر شمولاً، في إطار إنتاجها وبيئاتها التمكينية، كما يفصله الشكل 1 الذي يوضح مكونات المؤشر.

مكونات المؤشر وتبريرات اختيارها

بناءً على الإطار السابق، ينقسم المؤشر المقترح إلى ثلاثة أقسام هي: مدخلات التعليم العالي، وعمليات التعليم العالي، ومخرجات التعليم العالي. وتندرج تحت مؤشر المدخلات خمسة أقسام هي: البيئات التمكينية، والإنفاق، ومعدلات الالتحاق، والموارد البشرية، والتبادل الطلابي؛ ثم تنتقل هذه المدخلات من خلال عمليات نظام التعليم العالي التي يجب أن تتسم بالجودة. وتندرج تحت مؤشر المخرجات معدلات التخرج، ومعدلات التوظيف، والفاعلية المعرفية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والقيم المرتبطة بها لدى الخريجين، أو ما أطلق عليه اسم رأس المال المعرفي لدى الشباب الجامعي؛ وأخيراً الإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم العالي، وبخاصة في مجال الاختراعات والبحوث. وتعمل هذه المنظومة كلها في نسق مجتمعي له بعض السمات التي تؤثر في التعليم العالي وتتأثر به في الوقت ذاته.

يراعي اختيار المحاور الثلاثة الكبرى التي انقسم إليها المؤشر (المدخلات والعمليات والمخرجات) المؤشرات الدولية التي تبحث في فاعلية نظم التعليم العالي ودورها الهام في تعزيز المعرفة من أجل التنمية. واختيرت المحاور الفرعية بعناية لتعطي دلالة وتقييماً حقيقيين لكل محور رئيسي. على سبيل المثال، يتضمن المؤشر الخاص بالمدخلات محاور فرعية مثل البيئات التمكينية، والإنفاق، ومعدلات الالتحاق، والموارد البشرية، والتبادل الطلابي. وثمة دلالات مهمة لهذه المحاور - إلى جانب أن المؤسسات الدولية تأخذها في الاعتبار عند قياس مدخلات التعليم العالي. فالبيئات التمكينية، مثلاً،

في ما يتعلّق بالأوزان التي يجب أن تُعطى لمحاوريه أو جزئياته المختلفة. فبينما رأى فريقُ البحثِ أن تُعطى الجزئيات العشرُ أوزاناً متساوية، بحيثُ يُعطى كلُّ قسمٍ درجةً واحدةً من الدرجاتِ العشرِ المرصودةِ للمؤشر، رأى الخبراءُ أن تُعطى المخرجاتُ وزناً أكبرَ، لأنّها الحصيلةُ المباشرةُ للمعرفةِ في هذا المؤشر. فمثلاً، بالرغمِ من أهميةِ محورِ الإنفاقِ على التعليمِ العاليِ كمؤشرٍ للاهتمامِ بهذا النوعِ من التعليمِ، إلا أنَّ للمعارفِ والمهاراتِ والقيمِ التي يمتلكها الطلبةُ أهميةً نسبيةً أكبرَ، لأنّها تدلُّ على مخرجاتِ هذا التعليمِ، ولأنّها تُسهّمُ بدرجةٍ مباشرةٍ في جهودِ التنمية. ومن ثمَّ اتَّفَقَ المشاركون على أن تكونَ الأوزانُ لكلِّ محورٍ على النحوِ التالي:

الأوزانُ المقترحةُ لمُحاورِ مؤشرِ التعليمِ العاليِ

المحور	مدخلات	عمليات	مخرجات
النسبة	التعليم العالي	التعليم العالي	التعليم العالي
30 في المئة	10 في المئة	60 في المئة	

رُصدت أيضاً مدخلات نظام التعليم العالي الأربعة الأولى (البيئات التمكينية، والإنفاق، والالتحاق، والموارد البشرية) أوزاناً متساوية من قيمة المؤشر الفرعي الخاص بالمدخلات، في حين حظي محور التبادل الطلابي (وهو ضمن المدخلات أيضاً) بنسبة الثلث لأنَّ للتبادل الطلابي، سواءً لطلابٍ مبتعثين إلى خارج المنطقة العربية أم لطلابٍ وافدين إلى المنطقة، أهميةٌ في صياغة المعرفة العربية وتشكيلها. وقد أُعطِيَ محورُ عمليات النظام أو جودتها 10 في المئة لأنَّ معاشرة الطلاب لنظامٍ تعليميٍّ جيّدٍ تُكسبهمُ معارفٍ ومهاراتٍ وقيماً يمكنُ أن ينقلوها إلى المجتمع. وفي ما يخصُّ أوزان مخرجات نظام التعليم العالي، فقد اختلفت تقديراتها أيضاً، بحيثُ أُعطيت قيمة أكبرَ (ثلثي النسبة) لما اعتبره الخبراء الأثر المباشر لهذا التعليم الذي يمسُّ جانبي التنمية، وهما محور رأس المال المعرفي الذي يمتلكه الشباب الجامعي، ومحور الإنتاج المعرفي والبحثي للجامعات؛ في حين رأى الخبراءُ أن أعداد الخريجين، رغم أهميتها، لا تُمثّل قيمةً كبرى إن لم ينخرطوا في مجالات العمل والتنمية. لذا أُعطِيَ هذا المحورُ 8 في المئة من قيمة

مؤشر المخرجات، في حين كان ارتيادُ العمل، ونقلُ المعرفةِ المكتسبةِ من التعليمِ، أكثرَ أهميةً؛ ومن ثمَّ أُعطِيَ هذا المحورُ 25 في المئة من قيمة الفرعي الخاص بالمخرجات.

ملاحظات الخبراءِ حولِ المؤشر

رأى الخبراءُ أنَّ أهميةَ محورِ التعليمِ العاليِ في مؤشرِ المعرفةِ تتحدّدُ في مدى مساهمةِ هذا القطاعِ في عملياتِ المعرفةِ وإنتاجها، وبالتالي فإنَّ التوسّعَ الكبيرَ في رصْدِ مدخلاتِ هذا القطاعِ وعملياته ربّما لا يكونُ ذا جدوى كبيرة. فقد توتّر كثرةُ المؤشراتِ في جودةِ المؤشرِ ككلِّ لكونه يحوي بياناتٍ ليست ذاتَ علاقةٍ مباشرةٍ بقياسِ مدى مساهمةِ قطاعِ الجامعاتِ والتعليمِ العاليِ في إنتاجِ المعرفةِ. وثمة ملحوظتان في هذا الشأن؛ حيثُ بيّن سابقاً أنَّ مؤشرِ المعرفةِ في التعليمِ العاليِ لا يستهدفُ المخرجاتِ فحسب، بل يرنو أيضاً إلى تقديم صورةٍ لهذا التعليمِ في إطارِ بيئتهِ وسياقه. والفائدةُ المرجوةُ من هذا، استطاعةُ كلِّ دولةٍ أن تُشخّصَ وضعها من حيثُ المحاورِ المختلفةِ للمؤشر، وتعرفَ أوجهَ القوةِ والضعف. لكن إذا ركّزَ المؤشرُ على المخرجاتِ فحسب، فقد تبدو الصورةُ مبتورةً، بخاصةٍ لأنَّ معظمَ المؤشراتِ الدوليّةِ تهتمُّ أيضاً بالبيئةِ والسياقِ المجتمعيِّ. الملحوظةُ الثانيةُ، وتأكيداً على أهميةِ مخرجاتِ نظامِ التعليمِ العاليِ، أنَّ مؤشرَ المخرجاتِ حظيَ بالوزنِ الأعلى من المؤشرِ بواقعِ 60 في المئة، وهو يتكوّنُ من أربعةِ محاورٍ فرعيةٍ؛ في حين حظيتُ محاورُ المدخلاتِ والعملياتِ الستة بقيمة 40 في المئة من المؤشر.

رأى الخبراءُ أيضاً أن قطاعَ التعليمِ العاليِ يختلفُ عن قطاعِ التعليمِ ما قبلِ الجامعيِّ من حيثُ طبيعتهِ مؤسّساته، ومشاركتها في إنتاجِ المعرفةِ. فقطاعُ التعليمِ ما قبلِ الجامعيِّ ذو صفةٍ وطنيةٍ، تتحمّلُ الدولةُ مسؤوليتهُ، بخلافِ التعليمِ العاليِ الذي تغلبَ عليه الصفةُ المؤسّساتيةُ، وتتمتعُ كثيرٌ من مؤسّساته (حتى الحكومية منها بدرجاتٍ متفاوتةٍ من الاستقلاليةِ الماليةِ والإدارية)، وكذلك تتمايز هذه المؤسّساتُ، وتختلفُ من حيثُ مخرجاتها. تجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ في المنطقة العربية بلداناً كثيرةً، ولا

فليس من الإنصاف، مثلاً، أن يُقارَن بين مؤسّر التعليم العالي في مؤسّر الابتكار العالمي الذي يقيس هذا القطاع من خلال 3 مؤشرات فرعية -هي معدّلات الالتحاق، ومعدّلات التخرّج في العلوم والهندسة، والتبادل الطّلابي - وبين مؤسّر قطاع التعليم العالي في مؤسّر المعرفة العربي الذي يقيس بـ 35 مؤسراً فرعياً. كذلك الأمر إذا قُورنت نتائج المؤسّر العربي لقطاع التعليم العالي بمؤسّر اقتصاد المعرفة الذي لا يقيس التعليم العالي إلا من خلال معدّل الالتحاق والتخرّج للذكور والإناث. رغم ذلك، وُجد تشابه بين نتائج مؤسّر قطاع التعليم العالي في مؤسّر المعرفة العربي وبين المؤسّرات العالمية. فالبلدان العربية التي احتلت المراكز الأولى في مؤسّر قطاع التعليم العالي هي نفسها التي جاءت في صدارة مؤسّر التعليم العالي للمنطقة العربية في مؤسّر الابتكار العالمي لعام 2015³¹، ومؤسّر التنافسية العالمية لعام 2015-2016 الذي يقيس قطاع التعليم العالي والتدريب كمؤسّر فرعي للتنافسية بمتغيّرات مختلفة³².

لا يُمكن إنكار أهمية قطاع التعليم العالي، كونه أحد أهم القطاعات لتطوير رأس المال البشري وصناعة المعرفة في أيّ مجتمع. وقد شمل مؤسّر قطاع التعليم العالي محاور كثيرة، لكن من الملاحظ عدم توفر بيانات كثيرة؛ وبخاصة في محاور جودة نظام التعليم العالي ورأس المال المعرفي للخريجين والإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم العالي. من ثمّ، ينبغي العمل على جمع البيانات للمؤسّرات غير المتوفرة. وبناءً على وفرة البيانات وسهولة الحصول عليها، يتعيّن العمل على تطوير المؤسّر في السنوات القادمة، بتعديل المؤسّرات الفرعية لكي تعكس قيمة المؤسّر حقيقة وضع قطاع التعليم العالي.

يمكنّ التعميم بأنّ الدولة في كامل المنطقة تتحمّل مسؤولية توفير التعليم ما قبل الجامعي، نظراً إلى جهود القطاع الخاص في هذا الشأن. ففي دولة الإمارات مثلاً، بلغ عدد المدارس الخاصة في دبي عام 2010/2011 ضعف عدد المدارس الحكومية، وبلغت نسبة الطلاب في المدارس الخاصة 87 في المئة، أغلبهم من الطلاب الوافدين³⁰. من ثمّ، يصعب اعتماد النظام التعليمي الحكومي الرسمي كوحدة تحليل ومقارنة لمؤسّر المعرفة في التعليم العالي؛ لذا جاءت المؤسّرات الفرعية في معظمها لتضمّ قطاعي التعليم العالي العام والخاص.

نوه المشاركون أيضاً بأن اعتماد المؤسّر على بيانات مجمعة من مصادر مختلفة (اليونسكو، البنك الدولي، مصادر وطنية، إلخ)، لكل منها تعريفاته الإجرائية، قد يؤثّر على نحو كبير في مصداقية المؤسّر. ولربما يكون من المستحيل جمع بيانات أصلية عن كلّ محاور المؤسّر في الوقت الحالي، ولذا اعتمد على بيانات المؤسسات الدولية. ومستقبلاً، سيعتمد المؤسّر بصورة أساسية على بيانات أصلية يحصل عليها من الهيئات والمؤسسات الإحصائية الرسمية، ومن تقارير المعرفة المشابهة.

ختاماً

يتضمّن مؤسّر قطاع التعليم العالي 10 محاور يُقاس كلّ منها بعدة مؤسّرات فرعية تصل في مجملها إلى 83 محوراً؛ بينما تقيس المؤسّرات العالمية قطاع التعليم العالي بعدد محدود من المؤسّرات. من ثمّ، ينبغي النظر بترواً إلى المقارنة بين نتائج مؤسّر قطاع التعليم العالي للبلدان العربية ونتائج المؤسّرات العالمية.

- 1 يُعرّف البنك الدولي التعليم العالي بأنه التعليم الذي يحدث بعد الدراسة الثانوية، والذي لا يقتصر على الجامعات مع أن ما تقدّمه الجامعات هو جزء هام في هذا التعليم. من ثمّ يتضمن التعليم العالي أيضًا ما تقدّمه مؤسسات التعليم الخاصة مثل الكليات، ومعاهد التدريب، والكليات الجامعية، والمؤسسات البحثية، ومراكز التعلم عن بُعد، والمعامل وغيرها، مما يشكل شبكة من المؤسسات التي تدعم خلق قدرات عالية من رأس المال البشري المطلوب للتنمية وإنتاجها (World Bank 2013). ومن أجل بناء المؤشر الحالي، سيقتصر النظر إلى التعليم العالي على ما تقدّمه مؤسسات التعليم الجامعي العامّة والخاصة في مرحلة الليسانس/البكالوريوس وما بعدها من المستوى 6 للدرجة الجامعية الأولى، و7 للماجستير، و8 للدكتوراه بحسب تصنيف اليونسكو الدولي للتعليم.
- 2 .Wilkins 2011
- 3 .World Bank 2000
- 4 .World Economic Forum & the European Bank for Reconstruction and Development 2013
- 5 .Wilkins 2011
- 6 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2014.
- 7 UNESCO 2014
- 8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003.
- 9 .World Bank 2008b
- 10 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2009.
- 11 .Wilkins 2011
- 12 .Hargreaves & Shaw 2007
- 13 .World Bank 2000
- 14 .UNDP 2002
- 15 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2014.
- 16 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2014.
- 17 .Wilkins 2011
- 18 الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي 2012.
- 19 .Commission for Academic Accreditation 2011
- 20 .Martin & Sauvageot 2011
- 21 .Labe 2012
- 22 .UNESCO Institute for Statistics 2014
- 23 .World Bank 2012
- 24 .World Bank 2011a
- 25 .World Economic Forum & European Bank for Construction and Development 2013
- 26 .Cornell University et al. 2014
- 27 .INSEAD & WIPO 2012
- 28 .National Research Council 2012
- 29 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2014.
- 30 .Knowledge & Human Development Authority 2011
- 31 .Cornell University et al. 2015
- 32 .World Economic Forum 2015a